

Distr.: General
22 April 2004
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



اللجنة المعنية بالمنظمات غير الحكومية

الدورة العادية لعام ٢٠٠٤

١٠-٢٨ أيار/مايو ٢٠٠٤

تقارير السنوات الأربع ٢٠٠٠-٢٠٠٣ المقدمة عن طريق الأمين العام
وفقاً لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦

مذكرة من الأمين العام

المحتويات

الصفحة

٢	١ - الجمعية الخيرية للرعاية الاجتماعية
٥	٢ - الرابطة الدولية لقانون العقوبات
٨	٣ - منظمة أطباء بلا حدود
١١	٤ - مؤسسة البعد الإنساني العالمي



١ - الجمعية الخيرية للرعاية الاجتماعية*

حصلت على المركز الاستشاري الخاص عام ٢٠٠٠

الهدف الأساسي للجمعية الخيرية للرعاية الاجتماعية هو تقديم نموذج فعال للأعمال الخيرية. وهي تشارك بقوة في التنمية الوطنية والاجتماعية والتخفيف من وطأة الفقر. وخلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣، ازداد النطاق الجغرافي لعضويتها الشاملة بمقدار ١٤٠٠ عضو (١٧,٠٦ في المائة). وخلال السنوات التي يغطيها التقرير، نجحت الجمعية في كسب ثقة وكالات الأمم المتحدة، وسائر المنظمات الدولية وغير الحكومية، مما أسفر عن تلقيها دعماً. ففي عام ٢٠٠٠، حضرت الجمعية بعض مؤتمرات المنظمات غير الحكومية التي نظمتها اللجنة المعنية بالمنظمات غير الحكومية التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة. وقد حضرت الجمعية المؤتمر المتعلق بالدورة المستأنفة لعام ١٩٩٩ التي عقدت في نيويورك في الفترة ١٧-٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠. كما حضرت المؤتمر الأوروبي للتنمية الاجتماعية الذي عقد في جنيف في الفترة ٢٦-٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٠.

واضطلعت الجمعية بمشروعات عديدة بالاشتراك مع وكالات الأمم المتحدة في اليمن. فقد وقعت اتفاقاً مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لبدء مشروع للبدليات الصغيرة للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٢. وقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لهذه العملية مبلغ ١٥٠.٠٠٠ دولار أمريكي. وشاركت الجمعية كمنسق للمنظمات غير الحكومية خلال فترة تصميم الاستراتيجية القطرية للتخفيف من وطأة الفقر التي اضطلع بها بصورة مباشرة خبراء برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وفريق مشترك بين القطاعات. وتعمل الجمعية أحياناً من خلال عضويتها في اللجنة الوطنية للتأهب للكوارث، كإحدى الوكالات المنفذة "للبرنامج الوطني للتأهب للكوارث وإدارتها والانتعاش من آثارها".

وتضطلع الجمعية، من خلال اتفاق شراكة وقعته مع صندوق الأمم المتحدة للسكان، بتنفيذ مشروع للصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة. ويدعم صندوق الأمم المتحدة للسكان الهيكل الأساسي للجمعية عن طريق توفير معدات طبية لـ ١٧ مركزاً من مراكز الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة، والتدريب الأساسي، ومنحة لدراسة الماجستير خارج اليمن لواحد من كبار الموظفين، والمشاركة في تمويل دورة تدريبية قصيرة تعقد في مصر (في مجال السياسة العامة ومهارات العرض في مجال الصحة الإنجابية) لثلاثة من كبار الموظفين. وفيما يتعلق بالشراكات المباشرة للجمعية، جاء في الصفحة ١٩ من تقرير صندوق الأمم المتحدة للسكان المعنون "التقييم السكاني القطري - اليمن (٢٠٠٣)" أن الجمعية الخيرية للرعاية الاجتماعية

* صدرت دون تحرير رسمي.

هي أكبر منظمة غير حكومية في اليمن، وهي تقدم مجموعة عريضة من الخدمات في مجالات التعليم، والصحة، والخدمات الاجتماعية، وعمليات الإغاثة. كما تشارك في الدعوة للأنشطة السكانية وأنشطة الصحة الإنجابية.

وتتبادل الجمعية المعارف والمعلومات في مجال السكان والصحة الإنجابية/تنظيم الأسرة. وقد استفادت الجمعية من المستشارين والخبراء في هذين المجالين. وشاركت الجمعية في التقييم السكاني القطري الثاني - اليمن (٢٠٠١)، كما شاركت مشاركة فعالة في حلقات العمل المتعلقة بتقييم البرنامج القطري الثالث ٢٠٠٢-٢٠٠٦، التي اعتبرت حلقات تدريبية لموظفي الجمعية. وشاركت الجمعية كذلك في حلقات العمل واللقاءات التي نظمها صندوق الأمم المتحدة للسكان خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣. وشاركت الجمعية بصورة فعالة، بالتعاون مع ممثل الصندوق، والفريق المعني بالموضوع ورئيس برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، في وضع استراتيجيات وطنية لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وتعمل الجمعية كوكالة منفذة لخطة العمل المتعلقة بالاستراتيجية القطرية. وشاركت الجمعية بفعالية في تخطيط وتنفيذ الحملة الوطنية لمكافحة الإيدز خلال الفترة ٢٠٠٢/٢٠٠٣. وإضافة إلى ذلك وقع صندوق الأمم المتحدة للسكان خلال عام ٢٠٠٣ اتفاقاً تقدم بموجبه منحة للجمعية لتنفيذ أنشطة تستهدف رفع الوعي بين اللاجئين في مخيم خاراز في مجال الصحة الإنجابية/تنظيم الأسرة.

وعلاوة على ذلك، تمثل الجمعية الشريك المحلي لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وذلك لإسهامها القيم في تقديم الخدمات إلى اللاجئين في مجالات الصحة والتعليم والتغذية والرعاية الاجتماعية. وفي عام ٢٠٠٠، وقعت الجمعية اتفاقاً لتنفيذ مشروع للرعاية الصحية في منطقة البساتين بمحافظة عدن. ويجدد هذا الاتفاق سنوياً، ولكن بعد تخفيض ميزانياته وبدعم ضئيل جداً من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. ومنذ عام ١٩٩٣، أنشأت الجمعية مدرسة ابتدائية في مخيم اللاجئين. وفي عام ١٩٩٩، بدأت المفوضية في تقديم دعم محدود لهذه المدرسة. وفي عام ٢٠٠١، وقع اتفاق شراكة بين الجمعية والمفوضية لتنفيذ مشروع خدمات الرعاية الصحية والخدمات التعليمية في المخيم. ويُوقع اتفاق جديد بصفة مستمرة. وقد وقع في عام ٢٠٠٣ اتفاق تقدم الجمعية بموجبه جميع الخدمات المتعلقة بمشروع الرعاية الصحية، والتي تستخدمها لزيادة إسهامها في المشروع. وإضافة إلى ذلك، أسهمت المفوضية في بناء قدرة الجمعية من خلال تنظيم حلقات تدريبية في مجال التمويل يحضرها كبار الموظفين وتقديم معدات وأثاث للمرافق الصحية والمدرسية. وتخطط الجمعية حالياً لزيادة التعاون مع المفوضية في هذا المجال.

ووقعت الجمعية، بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية، اتفاقاً مع برنامج الحملة الوطنية للملاريا لتنفيذ عمليات المكافحة في وادي واراوان بمحافظة تعز ووادي ساج بمحافظة حضرموت. واستفادت الجمعية من المساعدة التقنية التي قدمها خبير الملاريا التابع لمنظمة الصحة العالمية ومن الدورات التي عقدت في عام ٢٠٠٠ في مجال العمليات الميدانية. وقدمت الجمعية مساهمات فعالة كعضو في لجنة التنسيق الوطنية للصندوق العالمي وفي وضع الاقتراحات المتعلقة بالملاريا، والسل، والإيدز. وتتفاوض الجمعية حالياً من أجل الحصول على بعض الأموال من خلال منظمة الصحة العالمية لإجراء بحوث ودراسات ميدانية في المجال الصحي. وتزود منظمة الصحة العالمية الجمعية بانتظام بالمنشورات الدورية، إضافة إلى المعارف والمعلومات الأخرى.

وتعمل الجمعية بالتعاون الوثيق مع برنامج متطوعي الأمم المتحدة لمساندة متطوعي الأمم المتحدة، ودعم العمل التطوعي وتسهيله في المجتمع اليمني. ولهذا السبب، عُينت الجمعية لتكون منسقا لأنشطة السنة الدولية للمتطوعين. وفي هذا الصدد، عملت الجمعية مع متطوعي الأمم المتحدة في مجال حفز المتطوعين وإنتاج وتوزيع مواد للإعلام والتثقيف والاتصالات، وتبادل المعلومات. ونتيجة للتعاون المتبادل، شاركت الجمعية في الندوة التي عقدت بمناسبة حفل الاختتام للسنة الدولية للمتطوعين في جنيف، والذي شارك في تمويله برنامج متطوعي الأمم المتحدة في اليمن.

وشاركت الجمعية، بالتعاون مع اليونيسيف خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣، في دورتين تدريبيتين مولتهما اليونيسيف ونظمتها وزارة الشؤون الاجتماعية من خلال مشروع حماية الطفل. كما شاركت الجمعية في ٣ حلقات عمل نظمتها اليونيسيف في مجال التغذية وتشجيع الرضاعة الطبيعية. وفي الوقت نفسه، تعمل الجمعية على توقيع مذكرة تفاهم مع اليونيسيف من خلال مشروع تنمية الطفل لتنفيذ أنشطة في مجالات تشجيع تعليم البنات، وإجراء الدراسات والبحوث، وتقديم الدعم المؤسسي للجمعية وللمجلة أسامة - وهي المجلة اليمنية الوحيدة التي تصدر للأطفال.

وكنعضو نشط في اللجنة الوطنية للصندوق العالمي للقاحات، حققت الجمعية أنشطة كثيرة تعتبر استجابة لتنفيذ قرارات الأمم المتحدة. فمثلاً، مع ظهور قرارات منظمة الصحة العالمية بشأن الصحة النفسية في اليوم الدولي في عام ٢٠٠١، بدأت الجمعية مستشفى للعلاج النفسي للرجال في صنعاء مما زاد من إمكانية توفير هذه الخدمة في اليمن. وفي إطار عملية برنامج مكافحة الإيدز، والملاريا، والسل، شاركت الجمعية في وضع المقترحات وشن الحملات لهذا الغرض.

واستفادت الجمعية من البعثات التي اضطلع بها الكثير من المسؤولين في الأمم المتحدة من خلال التشاور والتعاون الوثيق مع المستشارين الموفدين من صندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الصحة العالمية، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، و برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مختلف المجالات المتصلة بالسكان والتنمية والصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة، والإعلام والتثقيف والاتصالات.

وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، مثلت الجمعية جمهورية اليمن في الندوة التي عقدت بمناسبة الحفل الختامي للسنة الدولية للمتطوعين في جنيف. وحضر المدير التنفيذي للجمعية الندوة وقدم دراسة بعنوان "دور التطوع في المجال الصحي في اليمن" بين فيه الإنجازات التي حققتها الجمعية. ونفذت حملة لرفع الوعي الصحي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بين اللاجئين في منطقتي خراز والبساتين في محافظة عدن، ومولتها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين خلال عام ٢٠٠٢-٢٠٠٣. وكنشاط مشترك، نظمت الجمعية حلقة عمل للمنظمات غير الحكومية الدولية والوطنية في صنعاء في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢. وكان الموضوع الرئيسي للحلقة هو "إقامة الشبكات من أجل تنمية القدرات". وشاركت معظم مؤسسات الأمم المتحدة في الحلقة بتقديم ورقات في مجالات مختلفة مثل الاحتياجات الأساسية الدنيا، وبرنامج استئصال الملاريا في جزيرة سوكاترا، وبناء القدرات وتقديم المساعدة التقنية للجمعيات الوطنية، والمشاريع التغذوية في مجال الصحة، الخ. وحظيت مشاركة مؤسسات الأمم المتحدة في هذه الندوة بتقدير الجهات المشاركة الأخرى.

٢ - الرابطة الدولية لقانون العقوبات*

حصلت على المركز الاستشاري الخاص في عام ١٩٤٨

١ - المؤتمر الدولي السابع عشر لقانون العقوبات

كرست الرابطة الدولية لقانون العقوبات، وهي منظمة تتمتع بالمركز الاستشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، أنشطتها للإعداد للقاء العلمي الرئيسي الذي تضطلع به، وهو المؤتمر الدولي السابع عشر لقانون العقوبات، الذي عقد في بيجين، الصين، في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤.

* صدرت دون تحرير رسمي.

وبعد انعقاد مؤتمر بودابست في عام ١٩٩٩، الذي كُرس لأول مرة في تاريخ الرابطة لموضوع وحيد هو، "نظم العدالة الجنائية: مواجهة تحدي الجريمة المنظمة"، فإن المؤتمر التالي وهو المؤتمر الدولي السابع عشر لقانون العقوبات سيتناول مرة ثانية مواضيع مختلفة في المجالات الأربعة التقليدية للمؤتمر الدولي لقانون العقوبات وهي (١ - قانون العقوبات - الجزء العام؛ ٢ - قانون العقوبات - الجزء الخاص؛ ٣ - قانون الإجراءات؛ ٤ - المسائل الدولية).

وسوف ينعقد المؤتمر الدولي السابع عشر لقانون العقوبات في بيجين، الصين، خلال الفترة من ١٢-١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤. ويمكن للمهتمين بهذا الأمر الحصول على معلومات تفصيلية من الموقع <http://www.chinalawsociety.com>.

والمواضيع الأربعة الرئيسية هي:

- المسؤولية الجنائية للأحداث في النظامين القانونيين الوطني والدولي؛
 - الفساد والجرائم المتصلة به في الأنشطة الاقتصادية الدولية؛ ومن ثم الإسهام في برنامج الأمم المتحدة العالمي لمكافحة الفساد؛
 - مبادئ الإجراءات الجنائية وتطبيقها في المحاكمات التأديبية؛
 - الولايتان القضائيتان الوطنية والدولية المتزامتان ومبدأ عدم جواز محاكمة الشخص على ذات الجريمة مرتين؛
- وقد تم الإعداد لهذه المواضيع في لقاءات تحضيرية عقدت في فيينا وطوكيو وسانتياغو دي شيلي وبرلين. واعتمد المشاركون في هذه اللقاءات، استناداً إلى التقارير العامة، مشاريع قرارات لمناقشتها واعتمادها بعد ذلك من قبل المؤتمر.
- وقد نُشرت التقارير الوطنية التي قُدمت للقاءات التحضيرية وكذلك التقارير العامة ومشاريع القرارات في أربعة مجلدات متعاقبة من المجلة الدولية لقانون العقوبات، وبلغ مجموعها أكثر من ٢٢٠٠ صفحة. وإلى جانب هذه المواضيع الأربعة سيتناول المؤتمر أيضاً مناقشات مائدة مستديرة في المواضيع التالية:
- الأنماط الإقليمية والوطنية في الاتجار الدولي بالنساء والأطفال ومن ثم مناقشة تأثيرات البروتوكول الملحق باتفاقية باليرمو؛
 - كما أعد اللقاءان التحضيريان اللذان عقدا في ريو دي جانيرو وأثينا دراسات عن جرائم الحاسوب، والإرهاب الإلكتروني، والصور الخليعة للأطفال، والجرائم المالية.

٢ - الفساد

فيما يتعلق ببرنامج الأمم المتحدة العالمي لمكافحة الفساد، لم تدرس الرابطة الفساد كموضوع من المواضيع الأربعة للمؤتمر الدولي القادم لقانون العقوبات فحسب (انظر أعلاه)، ولكنها نظمت أيضاً حلقة دراسية عن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في باريس في ربيع عام ٢٠٠٣. واستهدفت هذه الحلقة الدراسية إجراء مناقشة عامة مع جميع أعضاء الرابطة الدولية لقانون العقوبات الذين يفدون من مختلف أنحاء العالم.

كما كان الفساد موضوعاً للمؤتمر الأول للمحاورين الشباب (انظر أدناه).

وعلاوة على ذلك، نظم المحاورون الشباب أنفسهم حلقة دراسية دولية عن "الفساد والجرائم المتصلة به في أنشطة الأعمال التجارية" في بودابست في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢.

٣ - المحاورون الشباب

أنشأت الرابطة الدولية لقانون العقوبات في مؤتمرها الذي عقد في بودابست لجنة للمحاورين الشباب في إطار الرابطة. وقد نظمت الرابطة بالاشتراك مع المعهد الدولي للدراسات العليا في العلوم الجنائية في سيراكيوزا، صقلية، إيطاليا، مؤتمرين للمحاورين الشباب نوقشت فيهما المواضيع التالية:

المؤتمر الأول للمحاورين الشباب (حزيران/يونيه ٢٠٠١)

- المحكمة الجنائية الدولية - التنفيذ في التشريعات الوطنية
- جرائم الحاسوب
- الاتجار الدولي في النساء والأطفال
- الفساد

وتناول المؤتمر الثاني للمحاورين الشباب (حزيران/يونيه ٢٠٠٢) موضوع "المنظورات المعاصرة بشأن الإرهاب".

٤ - معلومات عن الرابطة الدولية لقانون العقوبات

أنشأت الرابطة الدولية لقانون العقوبات موقعاً جديداً على الإنترنت: <http://www.penal.org>، يمكنك أن تجد فيه معلومات عامة عن أنشطة الرابطة الدولية لقانون العقوبات.

وعلاوة على ذلك يمكن الاطلاع على منشورات الرابطة، كما يمكنك الحصول على المجلة الدولية لقانون العقوبات بالاشتراك فيها.

٣ - منظمة أطباء بلا حدود*

حصلت على المركز الاستشاري العام في عام ٢٠٠٠

تعد منظمة أطباء بلا حدود واحدة من أكبر المنظمات الطبية الإنسانية المستقلة في العالم. ففي كل عام ترسل المنظمة أكثر من ٢ ٥٠٠ طبيب وممرضة من المتطوعين، ومهنيين طبيين آخرين، وخبراء في مجال الإمداد والنقل، ومهندسين مختصين بالمياه/الإصحاح، وإداريين لينضموا إلى ١٥ ٠٠٠ موظف يتم توزيعهم محلياً يقدمون مساعدة طبية في ما يقرب من ٨٠ بلداً. وتقدم منظمة أطباء بلا حدود المساعدة إلى ضحايا النزاعات المسلحة، والأوبئة، والكوارث الطبيعية والكوارث التي يسببها الإنسان، فضلاً عن السكان الذين يفتقرون إلى الرعاية الصحية بسبب عزلتهم الجغرافية أو الاجتماعية. وفي عام ١٩٩٩، مُنحت المنظمة جائزة نوبل للسلام.

وتتضمن شبكة أطباء بلا حدود الدولية ١٨ فرعاً وطنياً: إسبانيا، أستراليا، ألمانيا، إيطاليا، بلجيكا، الدانمرك، السويد، سويسرا، الصين (منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة)، فرنسا، كندا، لكسمبرغ، المملكة المتحدة، النرويج، النمسا، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية واليابان. وتقوم الأمانة الدولية، التي يقع مقرها في بروكسل، بتنسيق أنشطة الاتصال في جنيف ونيويورك مع المنظمات الدولية الأخرى ومع الأمم المتحدة. بما في ذلك الدول الأعضاء في المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وحصلت منظمة أطباء بلا حدود على مركز استشاري خاص لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في عام ١٩٩٣، ثم حصلت على "مركز استشاري عام" في عام ٢٠٠٠.

وترد الغالبية العظمى من إيرادات منظمة أطباء بلا حدود من ما يقرب من مليوني متبرع من الأفراد في أنحاء العالم. كما تحصل على منح من منظمات دولية وحكومات تشكل ٢٠ في المائة من مجموع مواردها، التي يرد زهاء ٢ في المائة منها من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) (وفق أرقام عام ٢٠٠٢). وقدمت منظمة أطباء بلا حدود بهذه الأموال الرعاية الصحية الأساسية إلى اللاجئين العائدين في أنغولا، وساعدت اللاجئين في ميانمار على طول حدود ميانمار وتايلاند، وقدمت الرعاية الطبية إلى اللاجئين الأنغوليين والكونغوليين في زامبيا، وقدمت يد المساعدة إلى السكان المشردين في حالات الأزمات الأخرى.

* صدرت دون تحرير رسمي للنص.

وفي محاولة لتحسين حالة السكان الذين يتعرضون إلى أزمات، تجمع منظمة أطباء بلا حدود الرعاية الطبية المباشرة مع الالتزام بأن تكون شاهدة على ما يجري وأن تتحدث علناً. واستناداً إلى التجربة الميدانية المباشرة، تجلب منظمة أطباء بلا حدود معلومات معينة من الميدان عن مخنة وأوضاع الناس الذين تقوم بمساعدتهم، وتوجه الانتباه إليهم عندما لا تكون حماية المدنيين كافية أو تكون قاصرة، على سبيل المثال. وعند الاقتضاء، تعرب منظمة أطباء بلا حدود أيضاً عن قلقها حول جودة وفعالية أعمال الإغاثة، والعقبات التي توضع في طريقها، مثل عدم توفر الأمن للعاملين في مجال المساعدة وعدم التمكن من الوصول إلى السكان المحتاجين.

وتعتبر منظمة أطباء بلا حدود أن الأمم المتحدة منتدى في غاية الأهمية لإشراك الدول الأعضاء ومخاطبتها، لا سيما في مجلس الأمن. وتدرك منظمة أطباء بلا حدود أيضاً الدور الرئيسي الذي تقوم به الأمانة العامة للأمم المتحدة والوكالات التابعة للأمم المتحدة، كل حسب المسؤوليات المنوطة بها، في مجال المساعدة الإنسانية، وتلتزم بالحوار وتبادل الآراء والتعاون عند الاقتضاء.

وفي السنوات الخمس الماضية، شاركت منظمة أطباء بلا حدود الأمم المتحدة على نحو نشط، في الميدان وفي جنيف وفي نيويورك. وشارك ممثلو منظمة أطباء بلا حدود في عدد كبير من "اجتماعات آريا"، التي تعقد في إطار عمل مجلس الأمن لإطلاع أعضائه على القضايا العاجلة أو المسائل الهامة، بما في ذلك حماية المدنيين في النزاعات المسلحة (نيسان/أبريل ٢٠٠٠) والأوضاع الإنسانية في ليبيريا (تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١)، وأنغولا (آذار/مارس ٢٠٠٢)، ومنطقة نهر مانو (أيار/مايو ٢٠٠٢)، والعراق (نيسان/أبريل ٢٠٠٣) ومرة أخرى في ليبيريا (أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣). وشارك ممثلو منظمة أطباء بلا حدود في الأمم المتحدة أيضاً في عدد من المؤتمرات، لا سيما في تقرير الإبراهيمي، وفي الندوات التي نظمتها أكاديمية السلام العالمي، مثل "مسؤولية الحماية" (شباط/فبراير ٢٠٠٢) و "مجلس الأمن والمجتمع المدني: البرنامج الناشئ والشراكة" (نيسان/أبريل ٢٠٠٣).

وفي عام ١٩٩٩، بدأت منظمة أطباء بلا حدود حملة لمعالجة مسألة عدم حصول معظم الناس الأكثر ضعفاً في العالم على الأدوية الأساسية. وأقامت منظمة أطباء بلا حدود حواراً قوياً في الميدان وعلى الصعيد الدولي على حد سواء مع ممثلي الحكومات، ومنظمة الصحة العالمية، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المشمول برعاية متعددة والمعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، ومنظمة التجارة العالمية، والبنك الدولي لتحديد العوائق التي تحول دون

الحصول على الأدوية الأساسية في الميدان والتغلب عليها، وكفالة مراعاة حقوق المرضى قبل حقوق البراءات، والتشجيع على إجراء البحوث وتطوير أدوية للأمراض التي لا تحظى باهتمام. ولا تزال منظمة أطباء بلا حدود تشارك أيضا في فريق التنسيق الدولي، الذي أنشئ بالتعاون مع اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية في عام ١٩٩٧، لتحقيق تنسيق أفضل لضمان توفر اللقاحات لالتهاب السحايا. وفي عام ٢٠٠١، شاركت المنظمة بفعالية في دورة الجمعية العامة الاستثنائية المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية/(الإيدز).

بالإضافة إلى ذلك، شارك ممثلو منظمة أطباء بلا حدود لدى الأمم المتحدة في نيويورك وجنيف في الاجتماعات الأسبوعية التي تعقدها لجنة التوجيه المشتركة بين الوكالات، التي يرأسها مكتب وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ. وتعد اجتماعات مماثلة في جنيف مع المجلس الدولي للمؤسسات الخيرية واللجنة التوجيهية للاستجابة الإنسانية، وهو تحالف يهدف إلى تقديم المساعدة الإنسانية ومنظمات الإغاثة. وخلال السنتين الماضيتين، ترأست منظمة أطباء بلا حدود اللجنة التوجيهية للاستجابة الإنسانية، وبذلك مثلت التحالف في عدة مناسبات. وفي مناسبات عديدة، ناقش ممثلو المنظمة مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وبرنامج الأغذية العالمي ومكتب منسق الشؤون الإنسانية الحالة المزرية للاجئين والسكان المشردين. وفي مناسبات كثيرة، عقدت المنظمة كذلك اجتماعات مع ممثلي الأمانة العامة للأمم المتحدة، ووكالات الأمم المتحدة، والدول الأعضاء في كل من نيويورك وجنيف في محاولة لتحسين الاستجابة الإنسانية لبعض الأزمات. وبالإضافة إلى الاجتماعات واللجان الرسمية العديدة هذه، تجري استشارات، ويتم تبادل المعلومات بصورة غير رسمية على جميع المستويات على نحو منتظم بين المنظمة وممثلي الأمم المتحدة والجهات المانحة والدول الأعضاء في الأمم المتحدة، في كل من المقر وفي الميدان.

٤ - مؤسسة البعد الإنساني العالمي*

حصلت على المركز الاستشاري الخاص في عام ٢٠٠٠

الغرض والأنشطة: فيما يلي عرض لأغراض مؤسسة البعد الإنساني العالمي على النحو الوارد في ميثاقها:

”جمع الأملاك، والأصول والقاعدة المادية لتمويل أنشطة المؤسسة؛ وتعزيز الإمكانات الثقافية لأعضاء المؤسسة في تنفيذ البرامج والمشاريع لتعزيز التقدم الوطني نحو مجتمع متطور اجتماعيا واقتصاديا يستند إلى القانون“.

وترد في المراجع المتعلقة بالمنظمات غير الحكومية المعلومات التالية عن المؤسسة:

”أنشئت المؤسسة في حزيران/يونيه ١٩٩١ وسجلت بصفتها مؤسسة لا تستهدف الربح لدى وزارة العدل في روسيا. وتشمل أنشطتها الرئيسية القيام بأعمال متضافرة بين المنظمات الخاصة والمنظمات غير الحكومية في مجال المساعدة الإنسانية، والاشتراك في مؤتمرات وبرامج تتناول مسائل دولية ذات صلة بالمسائل التي تتناولها الأمم المتحدة كالتنمية، وتكنولوجيا الإعلام والاتصالات، والبيئة والرصد البيئي، ومشكلة المخدرات، وحقوق الإنسان، وما إلى ذلك، والمشاركة في رعاية مثل هذه المؤتمرات. وتتعاون المؤسسة تعاوناً وثيقاً مع وزارة الطوارئ في روسيا في تنفيذ المشاريع الإنسانية. كما تتعاون مع إدارة شؤون الإعلام في الأمانة العامة للأمم المتحدة، وتتمتع بمركز استشاري خاص لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة. وتشارك أيضاً مع الرابطة الدولية لنوادي الليونز“.

التعاون مع المنظمات البارزة والمنظمات غير الحكومية:

تضطلع المؤسسة بأنشطتها من خلال تعاونها مع المنظمات البارزة والمنظمات غير الحكومية الوطنية منها والدولية.

وفي نيسان/أبريل ٢٠٠١، أصبحت المؤسسة عضواً في مجلس المنظمات غير الحكومية لدى الدوما في الاتحاد الروسي. ويتناول جدول أعمال مجلس المنظمات غير الحكومية في معظم الأحيان المسائل المتصلة بأعمال الأمم المتحدة (”التعاون الدولي، والدبلوماسية المدنية“، و”صنع السلام والعولمة في عالم معاصر“، وما إلى ذلك).

* صدرت دون تحرير رسمي.

وبالنسبة للفترة المشمولة في التقرير، فقد أقيمت علاقة وثيقة مع الرابطة الدولية לנוادي الليونز (وقد شاركت المؤسسة في رعاية عدة برامج لتبادل الزيارات بين الشباب خلال فصول صيف الأعوام ٢٠٠٠، و ٢٠٠١، و ٢٠٠٢) والسلام في الكرة الأرضية، كندا (قامت المؤسسة ومنظمة السلام في الكرة الأرضية برعاية مشروع دولي لرسم الأطفال تحت شعار "أطفال العالم ضد العنف، أطفال العالم يرسمون السلام في ٢٠٠٢-٢٠٠٣").

ومؤسسة البعد الإنساني العالمي عضو في لجنة المنظمات غير الحكومية والمنظمات الخيرية في غرفة التجارة الأمريكية في روسيا وأوكرانيا. وغالباً ما ترتبط بنود جدول أعمال اللجنة بالمشاكل الدولية للمنظمات غير الحكومية ("المشاكل القانونية التي تواجه المنظمات غير الحكومية والمنظمات الخيرية، التجربة الدولية"، ٥ شباط/فبراير ٢٠٠٢).

وترصد المؤسسة بشكل وثيق جداول الأعمال وتحضر الحلقات الدراسية والمؤتمرات التي تنظمها المنظمات غير الحكومية الوطنية ومركز الأمم المتحدة الإعلامي في موسكو (عقدت حلقة دراسية دولية بعنوان "السياحة البيئية، أداة للنمو المستدام في القرن الحادي والعشرين في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في رابطة الدول المستقلة" في عام ٢٠٠٢؛ وعقدت حلقة دراسية في مركز الأمم المتحدة الإعلامي عن "برامج الأمم المتحدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية لمثلي الأقاليم الروسية من الشباب" في حزيران/يونيه ٢٠٠٢ والمائدة المستديرة بعنوان "تطوير مؤسسات المجتمع المدني في روسيا المعاصرة"، في حزيران/يونيه ٢٠٠٣).

ونجحت المؤسسة في تنظيم المؤتمر الدولي "المسؤولية الاجتماعية للشركات التجارية في روسيا" برعاية منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو). وعقدت مرحلتان من مراحل المؤتمر في موسكو في أيار/مايو وأيلول/سبتمبر ٢٠٠١ على التوالي.

مشاركة المؤسسة مع الأمم المتحدة

تشارك المؤسسة بانتظام في المؤتمر السنوي لإدارة شؤون الإعلام للمنظمات غير الحكومية. ودعي مندوبو المؤسسة في المؤتمر في عامي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣ للمشاركة في برامج الأمم المتحدة الإذاعية. كما استقبل السيد جياندومينيكو بيكو، الممثل الشخصي للأمين العام لسنة الأمم المتحدة للحوار بين الحضارات، مندوبي المؤسسة. وتحدث مندوب المؤسسة في أحد الأفرقة في مؤتمر عام ٢٠٠٢.

وفي آذار/مارس ٢٠٠٣، شارك مندوبو المؤسسة في الدورة السابعة والأربعين للجنة الأمم المتحدة لوضع المرأة وقدموا "كتاب السلام" إلى مكتبة داغ همرشولد.

وفي الفترة المشمولة في التقرير، شاركت المؤسسة في أعمال لجنة التعليم حول الأمم المتحدة (مؤتمر "البيئة والتعليم والأمم المتحدة"، الذي عقد في ١١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢، في مقر الأمم المتحدة، بنيويورك؛ ومؤتمر "محو الأمية الآن: بناء عالم متعلم"، الذي عقد في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، في مقر الأمم المتحدة، بنيويورك).

كما أصبحت المؤسسة مشاركا نشطا في معارض المعونة والتجارة في أوروبا التي نظمها مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في الأعوام ٢٠٠٢، ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤ (٢٨-٢٩ كانون الثاني/يناير).

ونشرت عدة مجلات مقالات تحليلية كتبها ممثلتنا في نيويورك السيدة فالينتين غولوبنيتشي عن الأنشطة الإنسانية التي تقوم بها الأمم المتحدة ودور المعونة الدولية ومعارض المعونة والتجارة في المساعدة الإنسانية الدولية.

المشاريع الحالية:

منذ تموز/يوليه ٢٠٠٣، تشارك المؤسسة في تنفيذ مشروع "بنك بيانات لغات الإشارة عن طريق الإنترنت" بغية تحسين الاتصالات العالمية بين الأشخاص ممن يتمتعون بحاسة سمع جيدة والصمم ومن لا يسمعون جيدا. ويتم تنفيذ المشروع بالاشتراك مع نادي الليونز الدولي ويهدف إلى الحصول على Designated Grant من نادي الليونز الدولي.

كما تشارك المؤسسة حاليا، وحتى أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، في تنفيذ مشروع يهدف إلى مساندة مشاركة الفريق الروسي الذي يضم رياضيين معوقين بدنيا في دورة الألعاب الأولمبية للمعوقين التي ستجري في اليونان في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤. وقد أعلن عن البرنامج في المعرض الدولي الأول "الرياضة عام ٢٠٠٤" الذي أقيم في موسكو خلال الفترة من ٣١ آذار/مارس إلى ٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٤ حيث شاركت المؤسسة كمنظمة غير حكومية.

ويلي المشروع الأهداف التي أرساها قرار الجمعية العامة ٩٦/٤٨ "قواعد موحدة بشأن تحقيق تكافؤ الفرص للمعوقين" المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣.